

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون  
التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 02

تاريخ الاجتماع: 09 فيفري 2026

جدول الأعمال:

ضبط برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة.

■ الحضور:

الحاضرون: (06) المعتذرون (03) الغائبون (01)

❖ افتتاح الجلسة : 10.10

❖ رفع الجلسة : 12.40

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة خصّصتها للنظر

في أولويات برنامج عملها خلال الفترة القادمة.

في مستهل الجلسة تولى أعضاء اللجنة تكريم السيد النائب أيمن نقرة بمناسبة انتخابه رئيسا "للجنة العلاقات

الخارجية والسياسة والأمن القومي" بالبرلمان العربي، خلال أشغال دورته العادية التي انعقدت بالقاهرة في أواخر

جانفي 2026، معبرين عن اعتزازهم بهذا الانتخاب الذي يعدّ شرفا لمجلس نواب الشعب ولكل أعضاءه. واعتبروا

أن هذا التكريم يشمل كل البرلمانين التونسيين الذين يشغلون مناصب هامة في الهياكل الدولية .

ثم تمّ التداول حول النشاط التشريعي والرقابي للجنة، حيث أكد النواب حرصهم على مواصلة التعمّق في دراسة مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

أكد أعضاء اللجنة أهمية مقترح القانون، في ضوء التطلّعات المتزايدة للجالية التونسية بالخارج إلى المشاركة الفعلية في صياغة السياسات الوطنية وبينوا أنّ هذه المبادرة تُعدّ فرصة لإعادة ربط الصلة بين الدولة والجالية التونسية بالخارج في إطار مؤسّساتي قارّ، خاصة وان تركيبة المجلس المقترحة تراعي خصوصية الجالية التونسية وعلاقتها الافقية بجميع هياكل الدولة كما انها تضمن ديمومته بما انها تقوم على الافراد بغض النظر عن الانتماءات السياسية وهي تسمح بتمثيل كل هياكل الدولة وبالتالي فهي تقدم بديلا عن الملحق الاجتماعي او الديواني.

ودعا النواب الى اعتماد مقارنة تشاركية تقوم على نقاش معمّق ومسؤول يُسهم في تجويد نص المقترح المعروض على أنظار اللجنة وتدقيق صياغته وقرّرت اللجنة في هذا الصدد تنظيم جلسات استماع في شأنه الى ممثلين عن الوزارات المعنية.

من جهة أخرى بين النواب أن أبناء الجالية التونسية بالخارج يولون أهمية كبرى لمقترح القانون ويساهمون في تقديم مقترحات بناءة من شأنها أن تقدم حولا لعدد من الظواهر المتفاقمة كظاهرة هجرة الأدمغة لا فقط قصد الحد من هذه الظاهرة بل وللاستفادة من كفاءات تونس بالخارج الذين طالما ابدوا استعدادهم لدعم بلادنا ولتوظيف خبراتهم لصالحها واقترح أعضاء اللجنة في هذا السياق دعوة عدد من ممثلي الجالية التونسية بالخارج ممن حققوا نجاحات دولية على مختلف الأصعدة، للتباحث معهم في مشاغل التونسيين بالخارج، كما دعوا الى العمل المشترك مع بقية لجان مجلس نواب الشعب على غرار لجنة الصحة ولجنة المالية باعتبار أن ملف التونسيين بالخارج متشعب ويقتضي عملا تشاركيا.

من ناحية أخرى أثار النواب عددا من الإشكاليات حول جملة من المشاغل التي تهم التونسيين بالخارج ومنها مشكل غلاء أسعار التذاكر والتي تسبب عزوفا عن القدوم الى تونس وبالتالي تؤدي الى قطيعة مع أبناء الجالية كما تطرقوا الى نقص الإمكانيات على مستوى التمثيليات الدبلوماسية مما يعرقل عمل الملحقين الاجتماعيين ويحد من نجاعته ودعوا في هذا الإطار الى تمديد فترة عمل الملحقين الاجتماعيين من 3 الى 5 سنوات ضمنا لأكثر فاعلية

وفي سياق متصل أشار عدد من النواب إلى مسألة الشغور على مستوى التمثيليات الدبلوماسية ودعوا الى التعجيل بتداركه، كما لاحظوا ضعف الدبلوماسية الاقتصادية مما يؤدي الى صعوبة جلب الاستثمارات وعلى صعيد آخر شدد أعضاء اللجنة على ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالهجرة غير النظامية والى إيجاد صيغة لوضع قاعدة بيانات للمهاجرين غير النظاميين حتى يتسنى ضبط استراتيجية واضحة وشاملة بشأنها.

هذا وشرعت اللجنة في دراسة مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق

الشاملة، وإثر تلاوة نص المشروع ووثيقة شرح الأسباب، أكد النواب التأثيرات الايجابية لاستضافة بلادنا لمقر المركز ومنها المساهمة في ابرام اتفاقيات مع هياكل وطنية لتطوير منظومة البحث والتجديد في مجال الأسواق الشاملة وفي التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى تطوير خبرة الإطارات التونسية في هذه المجالات والاستفادة من برنامج الانتدابات التي ستقوم بها هذه المؤسسة.

وتساءل عدد من النواب حول أسباب التأخير في عرض مشروع القانون على اللجنة كما استفسروا حول الالتزامات المالية المترتبة عن هذا الاتفاق، وقررت اللجنة برمجة جلسات استماع الى عدد من الوزارات والهيكل المعنية، كما قررت الاستئناس برأي عدد من النواب التونسيين الأعضاء في البرلمان الافريقي، وكذلك الرجوع الى تجارب مقارنة كمعهد الإتحاد الإفريقي للإحصائيات الذي تم إنشاؤه بتونس.

وخلال التداول حول العمل الرقابي، أكد النواب أن الزيارات الميدانية مكنت من الاطلاع عن كثب على الإشكاليات القائمة بفضل التواصل المباشر والتواجد على عين المكان، كما قامت إثر كل زيارة برفع هذه الإشكاليات وتقديم مقترحات في شأنها الى الجهات المعنية، واقترح أعضاء اللجنة ضمانا لمزيد النجاعة وسعيا الى التوصل الى مخرجات إيجابية، أن تكون هذه الزيارات مشفوعة بجلسات استماع الى الوزارات المعنية لمتابعة مدى تجاوبها مع التوصيات المدونة بتقارير اللجنة حولها.

## قرار اللجنة:

في ختام جلستها قررت اللجنة ما يلي:

\*الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية وعن وزارة التجارة وتنمية الصادرات وعن وزارة الاقتصاد والتخطيط ومحافظ البنك المركزي وذلك في إطار نظرها في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بتاريخ 14 جويلية 2022 بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة.

\* الاستماع الى ممثلين عن الوزارات المعنية بمقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره. \* تنظيم جلسات استماع الى الوزارات المعنية بالجلالية التونسية بالخارج والى ممثلين عن هذه الجلالية من أبناء التونسيين بالخارج

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

الطيب الطالبي

رياض جعيدان